

المساكن البسيطة والمباني التي يعتمد عليها السكان في معيشتهم تضع أعباءً خطيرة على آليات التكيف للمجتمعات المتضررة التي لا تتوفر لها سوى قلة من الخيارات للحفاظ على مصادر معيشتها. وتعليقاً على عمليات الهدم الأخيرة، قال منسق الشؤون الإنسانية بالأمم المتحدة وهو المنسق المقيم في الأراضي الفلسطينية المحتلة، السيد ماكسويل جايلارد الذي زار خربة طانا يوم الإثنين 21 شباط/ فبراير 2011: "لو أنّ السلطات المسؤولة مسؤولة مطلقاً عن عمليات الهدم هذه رأيت تأثيرها المدمر على المجتمعات الفلسطينية الضعيفة، فلربما فكرت في عدم إنسانية أعمالها". وأضاف السيد جايلارد أنه "موجب القانون الدولي، يُحظر على إسرائيل بصفقتها القوة المحتلة في الأراضي الفلسطينية المحتلة، تدمير الممتلكات التي تعود إلى الأفراد والمجتمعات إلا في حال كان ذلك مطلباً ضرورياً للعمليات العسكرية".

وفي 2010، سجل مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية في الأراضي الفلسطينية المحتلة هدم 350 مبنى على الأقل في المنطقة (ج) وحدها.

## وثيقة رقم 49:

### مبادرة سلام فياض لإنهاء الانقسام الفلسطيني<sup>49</sup>

24 شباط/ فبراير 2011

فياض يقدم تصوراً للمصالحة أساسه حكومة وحدة مع بقاء الأوضاع الأمنية على ما هي عليه في الضفة وغزة

حصلت "الشرق الأوسط" على تصور لرئيس الوزراء الفلسطيني المكلف سلام فياض للوحدة الوطنية الفلسطينية وإنهاء الانقسام بين الضفة الغربية وقطاع غزة، التي عجزت حركتنا فتح وحماس عن تحقيقه رغم مرور نحو ثلاثة أعوام ونصف العام. ويشدد فياض المشغول حالياً بمشاورات لتشكيل حكومة موسعة بناء على التكليف الذي منحه إياه الرئيس الفلسطيني محمود عباس (أبو مازن) في 14 فبراير (شباط) الحالي، على أن هذا التصور ليس إلا اجتهاداً منه، مؤكداً "أنا لست مفوضاً بإجراء حوار، ولا أعتبر نفسي أو الحكومة ولا حتى السلطة الوطنية طرفاً في الحوار".

وقال مصدر مقرب من فياض لـ"الشرق الأوسط" إن الفكرة بمجملها جاءت، بسبب الجمود في الوضع الفلسطيني الداخلي، في الوقت الذي يتحدث فيه الجميع عن رغبته في تحقيق المصالحة دون أن يكون هناك أي تقدم في هذا الصدد. وحسب المصدر، فإن الجديد في تصور فياض هو أن تشكيل حكومة الوحدة مع الإبقاء الوضعين، خاصة الأمنيين في الضفة وغزة، على ما هما عليه إلى أن يجري الفصل في القضايا الخلافية، وامتناع الطرفين عن اتخاذ الإجراءات التي قد تزعج وتحرج الطرف الآخر. وهذا يضمن لحماس عدم فقدان السيطرة على غزة دون تحقيق التقدم في المصالحة.

ويتضمن تصور فياض 7 نقاط جملمها كالآتي:

أولاً: لأغراض عملية، وفي ضوء التجربة المكتسبة من جولات الحوار السابق التي استهدفت ضمناً تحقيق المصالحة الوطنية كشرط مسبق لأية إجراءات لاحقة، لا بد من التمييز بين مفهوم إعادة الوحدة للوطن من جهة، ومفهوم المصالحة الوطنية، من جهة أخرى.

ثانياً: أن العمل على إعادة الوحدة للوطن، لا يتطلب تحقيق المصالحة الوطنية الشاملة كشرط مسبق وإنما يستهدفها كنتيجة تتبلور تدريجياً من واقع ما يتوقع أن تحدثه الوحدة من تحول في تهدئة النفوس وفي المزاج الشعبي العام.

ثالثاً: من واقع التجربة، في جوانبها كافة، أرى أن يتم تركيز الجهد لإعادة الوحدة للوطن في هذه المرحلة على عنوان واحد وهو تشكيل حكومة وحدة وطنية.

رابعاً: ولكي يتسنى ذلك وعلى وجه السرعة وهذا ممكن، فإنه لا بد من سد الثغرة الأساسية في بنية الإطار الذي حكم عمل حكومة الوحدة الوطنية الأولى (الحكومة التي تلت اتفاق مكة بين حركتي فتح وحماس في مارس "آذار" 2007) والمتمثلة في غياب مفهوم أمني واضح ومتفق عليه.

خامساً: ولسد هذه الثغرة أقترح ترسيم المفهوم الأمني الذي تعمل حركة حماس الآن على أساسه في قطاع غزة، وهو ذات المفهوم المعتمد من قبل السلطة الوطنية في الضفة الغربية. وللتأكيد فإن هذا المفهوم يقوم على استبعاد خيار العنف في سعي شعبنا المشروع لنيل حقوقه.

سادساً: يعهد إلى حكومة الوحدة إضافة إلى مهامها الأخرى الاعتيادية الإشراف على تنفيذ هذا المفهوم من خلال الترتيبات المؤسسية القائمة، كما هي دون أي تغيير في كل من الضفة والقطاع.

سابعاً: ولكسب الوقت ومن أجل البدء الفوري في العمل على إعادة الوحدة، يؤجل البت في أي قضايا خلافية أخرى ويتفق على أن يتم الاتفاق بشأنها لاحقاً.

ويؤكد فياض أن ما ورد أعلاه، ليس إلا أفكاراً "تمثل اجتهاداً من قبلي ليس إلا. فأنا لست مفوضاً بإجراء حوار، ولا أعتبر نفسي أو الحكومة ولا حتى السلطة الوطنية طرفاً في الحوار إلا أنني أعتقد بجدوى المضي قدماً لأن ذلك ينطوي على أي خسارة لأي طرف فحسب بل لما يحمله في ثناياه من إمكانية وضع الكل الفلسطيني على درب المصالحة الوطنية الشاملة، التي لا بد أن تتحقق إذا ما كان لشعبنا أن يحقق آماله وتطلعاته الوطنية".

## وثيقة رقم 50:

تصريح صحفي صادر عن دائرة شؤون اللاجئين في حركة حماس حول قيام الأونروا بتدريس مادة حول "الهولوكوست" في مدارسها<sup>50</sup>

27 شباط / فبراير 2011

تصريح صحفي صادر عن دائرة شؤون اللاجئين رداً على تصريح الناطق الرسمي للأونروا سامي مشعشع لجريدة الغد الأردنية والذي أقر تدريس تجربة محرقة اليهود "الهولوكست" ضمن مناهج إثرائية تضاف لمادة حقوق الإنسان التي تدرسها الوكالة.

دائرة شؤون اللاجئين - حماس:

في الوقت الذي تتطلع فيه الشعوب العربية إلى حريتها واستقلالها، والتخلص من القيود التي فرضتها الأنظمة الفاسدة التي أعطت ولأئها لليهود، وفي الوقت الذي يتوق فيه الجميع لرؤية فلسطين